إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة – دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين الأردنية

إعـــداد
د / عبد الناصـــر محمـــد ســـيد درويـش
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كليـــة التجـــارة ـ جامعة بنى ســـويف

الملخص

يهدف البحث إلى تصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة (٣٤ محاسبة ، ٢٤١٠ مراجعة) والخاصان بإعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من ناحية ، والفحص والتقرير عنها من ناحية أخرى ، والتأكد من تطبيق متطلبات هذا الإطار المقترح في فحص التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة الأردنية ، من خلال الاطلاع على مجموعة من التقارير المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان.

ولتحقيق أهداف البحث ، فقد اعتمد على تطبيق المنهج التحليلي الانتقادي للإصدارات الجديدة من النشرات والمعايير الخاصة بالمحاسبة والمراجعة ذات الصلة بموضوع البحث من ناحية ، ولبعض تقارير مراجعي الحسابات عن المعلومات المالية المرحلية في البنوك وشركات التأمين الأردنية من ناحية أخرى. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كافة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي ٢٤١٠ ، المعيار الأمريكي ٢٧١ ، نشرة مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني ١ ، المعيار المصري ٢٤١٠ ، المعيار السعودي ١٢) أجمعت على حقيقة هامة مؤداها وجود اختلافات واضحة بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية (أو الفترية أو المؤقتة أو الدورية أو الأولية) ، سواء من حيث الهدف ونطاق الفحص ، إجراءات الفحص ، معايير الفحص وتقرير الفحص. كما يعتمد الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة على أربعة محاور أساسية هي المتطلبات الأساسية

الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص ، الاتفاق على شروط قبول مهمة الفحص، إجراءات الفحص ، تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية ، وذلك في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. وأكدت الدراسة التطبيقية على حقيقة هامة مؤداها أن المراجعة (الفحص) تمت وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة (الفحص) رقم (٢٤١٠) وهذا ما أكدته فقرة النطاق في كافة تقارير المراجعة (الفحص) عن المعلومات المالية المرحلية في البنوك وشركات التأمين الأردنية. وفي النهاية أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة مراعاة مراجعي الحسابات في الشركات المساهمة العامة للمتطلبات الأساسية لتطبيق الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

مقدمـــــة

تحرص المنظمات والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهمة المراجعة على تضييق فجوة التوقعات ، بهدف زيادة إدراك ووعي المستفيدين من خدمات المهنة بنطاق ومسئوليات المراجع بشأن المعلومات المالية للوحدة المحاسبية ومنها المعلومات المالية المرحلية ، وتمثل هذا الاهتمام في إصدار العديد من المعايير والإرشادات المتعلقة بالجوانب المحاسبية للقوائم المالية المرحلية ، والتي جاءت ضمن إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة (APB, Opinion No. 28) ، وإصدارات معايير المراجعة والفحص التي تعمل على تفعيل وتحسين وظيفة الاتصال والدور الإعلامي لتقارير المراجعة والفحص ومنها (AICPA, SAS, 71). وعلى المستوى الدولي ، وفي إطار أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولي ، ونطاق وسلطة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، صدر معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) بعنوان "إعداد التقارير المالية المرحلية" في ١٩٩٨/٦ ، وتم تعديله في نسخة إصدارات ٢٠١٠ ، كما أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) بعنوان "فحص المعلومات المالية المرحلية من قبل المراجع المستقل للمنشأة" Review of Interim Financial Information Performed by the Independent Auditor of the Entity وذلك في الجزء الثاني من نسخة المعايير الصادرة في عام ٢٠١٠. (IFAC, 2010)

مشكلة البحث

ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترات زمنية تقل عن سنة مالية بهدف توفير معلومات محاسبية فورية ، وفي الوقت المناسب ، وبصورة مستمرة ، وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية ، خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق المالية ، للوقوف على مدى تقدم الشركة باستمرار ، وتقييم أداء إدارتها بصفة دورية ، للمساعدة في تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد الأسهم ، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان.

ولا شك أن تحقيق كل هذه المنافع للمعلومات المالية المرحلية يتطلب ضرورة فحصها بواسطة مراجع مستقل ، لضمان إمكانية الاعتماد عليها ، وتعظيم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. ويوجد اختلاف واضح بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية ، فالمراجعة تنتهي إلى توفير أساس لإبداء رأي حول البيانات المالية فيما إذا كانت معروضة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق أو ما يعرف بـ (التأكيد الإيجابي المعقول) ، بينما يهدف فحص التقارير المالية المرحلية إلى تمكين المراجع من إبداء استنتاج ، بناء على الفحص ، فيما إذا ورد إلى علم المراجع شيء ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية ليست معدة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق أو ما يعرف بـ (التأكيد السلبي المحدود). ويعد اختلاف الهدف من المراجعة عن الفحص مبرراً لاختلاف النطاق ودرجة التأكيد والخطة والإجراءات والمسئوليات والمعايير وشكل ومحتوى التقرير في كل منهما.

ويسعى البحث في هذا الاتجاه إلى تصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ، خاصة المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٤) والمعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) ، وهما يتفقان مع المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) ومعيار المراجعة المصري رقم (٢٤١٠).

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة (٣٤ محاسبة ، ٢٤١٠ فحص) والخاصان بالتقارير المالية المرحلية ، والتأكد من تطبيق متطلبات هذا الإطار المقترح في فحص التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة الأردنية ، من خلال الاطلاع على مجموعة من التقارير المالية المرحلية المنشورة لقطاعي البنوك وشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية وتزايد الطلب على خدمات مراجع الحسابات عند فحص التقارير المالية المرحلية ، حيث يرى المستفيدون من هذه المعلومات أن الإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات ينبغي أن يوفر لهم المعلومة بصورة ملائمة ، وقابلة للاعتماد عليها ، وفي التوقيت المناسب ، للمساهمة في ترشيد قراراتهم ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات للفحص من جانب مراجع الحسابات المستقل ، باعتبار أن هذا الفحص يحقق قيمة مضافة لمحتوى هذه المعلومات ، مما يعني أن لخدمات مراجع الحسابات في هذا الاتجاه مردود اقتصادي يتمثل في زيادة منفعة أو عائد متخذي القرارات.

حدود البحث

- يركز البحث في الإطار النظري على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) ومعيار المراجعة الدولي رقم (٢٤١٠) عند تصميم الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة.
- يركز البحث في الجانب التطبيقي على تقارير مراجعي الحسابات عن فحص التقارير المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التأمين الأردنية المقيدة في بورصة عمان عن الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٠م ، باعتبار أن الأردن من الدول التي تبنت تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة منذ عام ١٩٨٩ ، واعتماد جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ ذلك التاريخ ، هذا بالإضافة إلى تعليمات إفصاح الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية الصادرة عام ١٩٩٨ ، والمعدلة بالقرارين رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٤ ، ورقم ٢٥٧ لسنة

٢٠٠٥ ، ونص المادة السادسة "على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء الفترة ، على أن يتضمن هذا التقرير القوائم المالية المرحلية وتقرير المراجع عنها".

منهج البحث

يعتمد البحث على أسلوبين هما :

١- الدراسة النظرية

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وإصدارات المعايير الدولية والأمريكية والأوروبية والعربية للمحاسبة والمراجعة ذات العلاقة ، وتصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة.

٢- الدراسة التطبيقية

من خلال الإطلاع على التقارير المالية المرحلية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المقيدة في بورصة عمان عن الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠م ، للوقوف على مدى تطبيق متطلبات الإطار المقترح لفحص المعلومات المالية المرحلية ، وذلك من خلال تقارير المراجعين.

خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث والتزاماً بحدوده يُقترح أن يتناول البحث في خطته النقاط التالية :

١- الدراسات السابقة.

٢- دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية.

٣- دور المراجعة في فحص التقارير المالية المرحلية في ضوء معايير المراجعة المقبولة عامة.

٤- الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في ضوء المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم ٢٤١٠.

٥- الدراسة التطبيقية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- المراجـــــــع.

١ـ الدراسات السابقة

١/١ دراســـة (عبدالبديع ، ٢٠٠١)

تهدف الدراسة إلى اختبار قدرة المعلومات المحاسبية (التقارير الفترية) والمعلومات من مصادر أخرى (الوسطاء الماليين ، البورصة ، الصحف المالية) في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسهم الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستثمر مؤسس ذي مهنة معينة ، واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على أسلوب الملاحظة المباشرة للمستثمرين داخل محيط نشاطهم اليومي ، حيث اعتمدت على البيانات النوعية بدلاً من الكمية ، وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية الفترية تمثل أهم المعلومات الدورية على مدار السنة ، وأن فائدتها وأهميتها تتطور خلال الفترة ، حيث يمكن استخدامها في بعض الأوقات كمصدر أساسي للمعلومات ، وفي أوقات أخرى كمصدر تأكيدي لها.

٢/١ دراســـة (Bryan, 2004)

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي الفتري طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكي في العلاقة بين المعلومات المالية الفترية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية ، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠ شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك عام ٢٠٠٠ ، وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الفتري يساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية مستقبلاً.

٣/١ دراســـة (Frederick, Taffler, 2005)

تهدف الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمكن أن يقوم به الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المؤقتة ، وقيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق المال ، من خلال اختبار قدرة هذه المعلومات في نقل أسعار الأوراق المالية للمستثمرين. وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية المؤقتة المنشورة يمكن الاعتماد عليها كمصدر هام من مصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٤/١ دراســـة (Kwakuk, 2005)

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية الفترية هو مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وتبحث في

الإجابة على التساؤل الخاص : هل التقارير المالية الفترية المتاحة للمستثمرين تحتوي على معلومات تؤثر في أسعار الأسهم؟ وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ شركة من الشركات الصناعية والتجارية المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية الفترية وما تحتويها من معلومات محاسبية تؤثر في أسعار الأوراق المالية في يوم إصدارها ، مما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات.

يخلص البحث من الدراسات السابقة إلى حقيقة هامة مؤداها تركيز الاهتمام بالجانب الإعلامي للوظيفة المحاسبية (الإفصاح المحاسبي) ، خاصة الفتري أو المؤقت وعلاقته بأسعار الأسهم وقرارات المستثمرين ، وذلك في بيئات مختلفة عربية وبريطانية وأمريكية ، ولم تتطرق دراسة واحدة منها ، أو من الدراسات الأخرى التي اطلع عليها الباحث ، إلى عملية فحص للمعلومات المالية الفترية أو المؤقتة ، على الرغم من وجود علاقة ارتباط قوية بين هذه النوعية من المعلومات وقيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق المال وقرارات المستثمرين. وهذا يتطلب ضرورة وضع إطار لفحص تلك المعلومات بواسطة مراجع مستقل ، لتحسين جودتها وزيادة درجة الثقة فيها والاعتماد عليها في ترشيد القرارات ، وهذا ما يسعى إليه البحث.

٢- دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 1998) معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) بعنوان "إعداد التقارير المالية المرحلية" ، وأصبح واجب التطبيق في ١٩٩٩/٧/١ بهدف عرض الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية المرحلية كما أوضحها المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٤) والمعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) بعنوان "القوائم المالية الدورية". وللتعرف على دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية يتعرض البحث للنقاط التالية :

١/٢ مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية

تُعرف التقارير المالية المرحلية بأنها المعلومات المالية التي تصدرها المنشأة عن فترات زمنية تقل مدتها عن سنة مالية كاملة لتحقيق الأهداف التالية (د. أحمد محمد نور وآخرون، ٢٠٠٧) :

- توفير معلومات دورية على مدار السنة لمساعدة مستخدميها في تقييم أداء إدارة المنشأة ، والوقوف على مدى تقدمها بصفة مستمرة.
- توفير معلومات مالية على فترات متقاربة ، لمساعدة المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة للأسهم.
- إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان ، من خلال تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وهما خاصيتي الملائمة والموثوقية.
- تحسين قدرة الدائنين والأطراف الأخرى على إدراك قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية والمركز المالي والسيولة.

٢/٢ وظيفة الاعتراف والقياس المحاسبي في إعداد التقارير المالية المرحلية

تطبق نفس السياسات المحاسبية الخاصة بالتقارير المالية السنوية على إعداد التقارير المالية المرحلية (IASB, 2010) وذلك كما يلي :

- يجب أن تجري عمليات القياس لأغراض إعداد التقارير المالية المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه ، بحيث لا يؤثر تكرار إعداد تقارير المنشأة على قياس نتائجها السنوية.
- تنطبق نفس التعريفات ومعايير الاعتراف في التقارير المالية المرحلية والسنوية على السواء.
- يجب ألا يتم التعامل مع الإيرادات التي يتم استلامها موسمياً أو بصورة دورية أو بين الحين والآخر خلال السنة المالية بطريقة مختلفة عن تلك الواردة في التقارير المالية السنوية.
- يتم الاعتراف بالتكاليف والمصاريف حيث يتم تكبدها.
- يجب الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية الكاملة.
- يعتمد إعداد التقارير المالية المرحلية على استخدام أكبر للتقديرات المحاسبية عن مثيلاتها السنوية.

- يجب أن تستخدم المنشأة نفس السياسة المحاسبية خلال سنة مالية واحدة، وإذا تم اعتماد سياسة محاسبية جديدة في فترة مرحلية ما ، فيجب تطبيق تلك السياسة ، ويتم إعادة عرض البيانات المرحلية المبلغ عنها سابقاً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". (IASB, 2009) ، والمعيار المحاسبي المصري رقم (٥) والذي يحمل نفس العنوان.

٣/٢ وظيفة الإفصاح المحاسبي في عرض التقارير المالية المرحلية

يحقق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٤) الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي بما في ذلك البيانات المالية الموجزة والإيضاحات التفسرية المنتقاة والتي تشمل (بيان مركز مالي موجز – بيان دخل موجز – بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز – بيان التدفقات النقدية الموجز – الإيضاحات التفسيرية المنتقاة) (معيار ٣٤ فقرة ٨) ، مع ضرورة مراعاة المنشأة لمجموعة من الاعتبارات التالية بشأن الإفصاح في التقارير المرحلية :

٣- دور المراجعة في فحص التقارير المالية المرحلية في ضوء معايير المراجعة المقبولة عامة (GAAS)

يعتبر فحص التقارير المالية المرحلية نوعاً من الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات، ولهذا الفحص مفهوم وأهداف ومعايير وإجراءات وتقرير خاص به ، وقد أوضحت معايير المراجعة المقبولة عامة الاختلاف بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية ، فتم إصدار معيار خاص بعنوان "فحص التقارير المالية المرحلية" (AICPA, 1992, No. 71) ، ويتعرض البحث لمضمون هذا المعيار لبيان الاختلاف من خلال تناول النقاط التالية :

١/٣ مفهوم وأهداف فحص التقارير المالية المرحلية

يعرف فحص التقارير المالية المرحلية بأنه "اختبارات محدودة ينفذها المراجع الخارجي على القوائم المالية المرحلية من خلال القيام بإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي ، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات هامة يجب إدخالها على التقارير المالية المرحلية لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها" (الفقرتين ٩ ، ١٣ من المعيار رقم ٧١). ويخلص البحث من هذا المفهوم إلى نقاط هامة منها :

أ- أن فحص التقارير المالية المرحلية عملية منظمة تبدأ أساساً بالتخطيط لعملية الفحص ، ثم القيام بإجراءاته ، وتنتهي بالتقرير عن نتيجة الفحص.

ب- أن نطاق فحص التقارير المالية المرحلية أقل من نطاق عملية مراجعة التقارير المالية السنوية ، لأن الفحص يتضمن تنفيذ اختبارات محدودة من جانب المراجع ، من خلال إجراءات الاستفسار والفحص التحليلي.

ج- أن فحص التقارير المالية المرحلية يوفر تأكيد محدود سلبي عن هذه التقارير ، فهو ينتهي بتأكيد المراجع بأن التقارير المالية المرحلية ليست في حاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على التقارير المالية المرحلية لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، ولذا فهو يقتصر في تقريره على بيان نتيجة الفحص فقط دون إبداء الرأي كما هو الحال في مراجعة التقارير السنوية.

٢/٣ مدى ملائمة معايير المراجعة المقبولة عامة عند فحص التقارير المالية المرحلية

تعتبر معايير المراجعة قواعد أساسية مرشدة للعمل ، يجب على مراجع الحسابات الالتزام بها عند قيامه بأداء عمله ، حيث تهتم المعايير بقياس دقة أداء أعمال المراجعة ، والأهداف التي يجب تحقيقها ، والكيفية التي تم بها فحص المراجع ، والمسئولية التي يتحملها، ودرجة الاعتماد على القوائم المالية، وتمثل الحد الأدنى من مستوى الأداء المهني المطلوب من المراجع. (د. أحمد محمد نور وآخرون ، مرجع سابق)

يخلص البحث إلى أن معايير المراجعة هي مستويات موضوعية محددة ومقبولة قبولاً عاماً ، لمساعدة المراجع في أداء عمله من ناحية ، وتعد بمثابة مقاييس لتقييم كفاءة المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به من ناحية أخرى، ويمثل الالتزام بها دليل إثبات على بذل المراجع العناية المهنية الواجبة من ناحية ثالثة.

ويختلف مفهوم وهدف فحص التقارير المالية المرحلية عن مفهوم وهدف مراجعة التقارير المالية السنوية ، فالفحص لا يؤدي إلى إبداء المراجع لرأي مهني عن التقارير المالية المرحلية ، بسبب عدم تطبيق كافة معايير المراجعة

المقبولة عامة ، ودليل ذلك اختفاء عبارة "وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عامة أو المتعارف عليها" من فقرة النطاق في تقرير المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية ، واستبدالها بعبارة "وفقاً لمعيار فحص التقارير المالية المرحلية". ومع ذلك فإن معايير المراجعة المقبولة عامة تطبق أيضاً عند فحص التقارير المالية المرحلية ، ولكن في الحدود التي تكون فيها هذه المعايير ملائمة ، ويوضح الجدول التالي معايير المراجعة المقبولة عامة ومدى ملائمتها عند فحص التقارير المالية المرحلية.

معايير المراجعة المقبولة عامة ومدى ملائمتها عند فحص التقارير المالية المرحلية

م	معايير المراجعة المقبولة عامة	مدى ملائمتها عند فحص التقارير المالية المرحلية
١	المعايير العامة (الشخصية) وتشمل :	
١/١	التأهيل العلمي والكفاءة المهنية	ملائم عند الفحص مع ضرورة إلمام المراجع بالإصدارات المهنية الجديدة الخاصة بفحص التقارير المالية المرحلية.
٢/١	الاستقلال والحياد	ملائم لأن من يقوم بالمراجعة هو من يقوم بالفحص.
٣/١	بذل العناية المهنية الواجبة.	ملائم مع ضرورة ملاحظة أن مسئولية المراجع القانونية والمهنية عند الفحص أقل منها عند المراجعة لأن الفحص لا ينتهي بإبداء الرأي.
٢	معايير الأداء المهني (العمل الميداني) وتشمل :	
١/٢	التخطيط السليم والإشراف على المساعدين	ملائم ويكون أسهل لأنه امتداد لعملية المراجعة.
٢/٢	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية.	لا يلائم أعمال الفرص لاعتماد الفحص على القيام بالاستفسارات والإجراءات التحليلية.
٣/٢	الحصول على الأدلة الكافية والملائمة.	لا يلائم أعمال الفحص لأن الفحص لا ينتهي لإبداء الرأي المحايد كما في المراجعة.
٣	معايير التقرير وتشمل :	
١/٣	الإشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	ملائم
٢/٣	الإشارة إلى أي تغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	ملائم
٣/٣	التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح المحاسبي.	ملائم
٤/٣	إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة.	لا يلائم الفحص لعدم إبداء الراي عند الفحص.

٣/٣ إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية

يجب على المراجع القيام بإجراءات الفحص اللازمة لتمكينه من تقرير ما إذا كانت هناك تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على التقارير المالية المرحلية لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، وتشمل هذه الإجراءات : (هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي* ، ٢٠٠٩ ، والهيئة السعودية* للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٨).

١/٣/٣ وضع خطة ملائمة لإنجاز عملية الفحص في وقت ملائم ، تحدد أهداف الفحص ومراحله والطرق والأساليب والإجراءات التي سيتم اتباعها في كل مرحلة ، وتوقيت تنفيذها ، بحيث تكون نتيجة الفحص متاحة لمستخدميها في وقت يقل عن الوقت المستنفذ في إعداد وإصدار التقارير المالية السنوية.

٢/٣/٣ الاستفسار عن هيكل الرقابة الداخلية للعميل سواء طبيعة النظام المحاسبي من ناحية، وبيئة الرقابة وتقدير المخاطر والأنشطة الرقابية من ناحية أخرى ، والتغيرات الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية منذ أحدث مراجعة للتقارير المالية السنوية أو التغيرات ذات الأهمية النسبية في فحص التقارير المرحلية من ناحية ثالثة.،

٣/٣/٣ تطبيق الإجراءات التحليلية على التقارير المالية المرحلية ، لتحديد الاستفسارات الخاصة ببنود معينة تبدو غير عادية ، والأسس التي تعد على أساسها هذه الاستفسارات ، من خلال دراسة العلاقات وإجراء المقارنات. (Alex, V., 2008)

٤/٣/٣ الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ولجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة الحوكمة للتعرف على القرارات ذات الصلة والتأثير على التقارير المالية المرحلية.

---

* يطلق على المعيار في الهيئة الخليجية "فحص التقارير المالية المرحلية" ، وفي الهيئة السعودية "فحص التقارير المالية الأولية".

٥/٣/٣ التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها بصفة عامة ، ومعيار التقارير المالية المرحلية بصفة خاصة عند إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية.

٦/٣/٣ الحصول على تقارير المراجعين الآخرين الذين ساهموا في فحص تقارير مرحلية لقطاعات من قطاعات المنشأة التي تخضع للفحص ، أو لإحدى الشركات التابعة لها.

٧/٣/٣ الحصول على خطاب تمثيل من قبل الإدارة يؤكد ، كحد أدنى، على مسئولية الإدارة عن إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في هذا الشأن ، وأي تغيرات في نشاط المنشأة أو سياساتها المحاسبية.

٤/٣ تقرير المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية

يعد تقرير المراجع بمثابة الخطوة الأخيرة لعملية فحص التقارير المالية المرحلية وفقاً لشروط مهمة الفحص التي قام بإنجازها ، وتوجد مجموعة من الاعتبارات الهامة التي يجب على المراجع مراعاتها عند إعداد تقرير الفحص منها :

١/٤/٣ أن ينص في تقريره على الجهة التي يوجه إليها تقرير الفحص.

٢/٤/٣ أن يبين في فقرة مستقلة نطاق الفحص لتشمل التقارير المالية المرحلية التي فحصها ، مسئولية إدارة المنشأة عنها وموقفها من تمكين المراجع من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها ، ووصف لإجراءات الفحص التي قام بها ، وإقراره بتطبيق معيار فحص التقارير المالية المرحلية ، وأن الفحص أقل نطاقاً من المراجعة.

٣/٤/٣ أن يعبر عن نتيجة الفحص في فقرة مستقلة ينص فيها على "أنه لم يتبين له وجود تعديلات جوهرية يجب إجراءها على المعلومات المالية المرحلية محل الفحص لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها".

٤/٤/٣ أن يوضح في تقريره أية ملاحظات تبينت له أثناء الفحص تفيد عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها ، أو عدم

كفاية الإفصاح عن العمليات والأحداث ، وفي حالة تأثير ذلك على المعلومات المالية المرحلية ، فيجب إضافة فقرة توضيحية يصف فيها طبيعة عدم الالتزام ، وإذا تبين للمراجع وجود قيود على الفحص تعوق التوصل إلى نتيجة للفحص ، فيجب أن يقرر ما إذا كانت هذه القيود تمنعه من استكمال المهمة.

٥/٤/٣ أن يوقع تقرير الفحص من المراجع المرخص له نفسه إذا كان فرداً ، أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على الفحص فعلاً بالنسبة لمكاتب المراجعة.

٦/٤/٣ أن يؤرخ تقرير الفحص بتاريخ اليوم الذي انتهى فيه العمل الميداني ، ويتأكد من عدم وقوع أحداث بين نهاية الفترة المرحلية موضوع الفحص وتاريخ التقرير.

٧/٤/٣ إذا قام المراجع بفحص التقارير المالية المرحلية فلا يشير في تقريره عند مراجعة التقارير السنوية إلى ذلك ، وعلى العكس ، إذا لم يقم المراجع بفحص التقارير المالية المرحلية، فيجب أن يتضمن تقريره عند مراجعة التقارير السنوية فقرة تشير إلى أن التقارير المرحلية لم يتم فحصها.

٨/٤/٣ أن يتأكد من أن كل صفحة من صفحات التقارير المالية المرحلية قد تم الإشارة عليها بوضوح بعبارة "غير مراجعة" ، باعتبار عدم خضوعها لإجراءات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عامة.

٩/٤/٣ أن يحرص على وضوح التقرير وضرورة الإبلاغ الصريح ، بحيث يكون تقرير الفحص مفهوماً لكافة الأطراف المستفيدة، ويضمن كافة العناصر التي تحقق الإبلاغ الصريح.

٥/٣ المقارنة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية

أجمعت كافة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي رقم ٢٤١٠ ، المعيار الأمريكي رقم ٧١، نشرة مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني رقم ١ ، والمعيار المصري رقم

٢٤١٠ ، والمعيار السعودي رقم ١٢) على وجود اختلافات واضحة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية من أوجه عديدة ، ويوضح الجدول التالي هذه الاختلافات.

المقارنة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية

م	وجه المقارنة	مراجعة التقارير المالية السنوية	فحص التقارير المالية المرحلية
١	القائم بها	مراجع الحسابات الخارجي	مراجع الحسابات الخارجي
٢	الهدف منها	إبداء الرأي الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أو المتعارف عليها.	أن التقارير المالية المرحلية ليست في حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها لتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية أو المتعارف عليها.
٣	نوع التأكيد	تأكيد إيجابي معقول.	تأكيد سلبي محدود.
٤	إبداء الرأي	تنتهي بإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية بناء على أدلة إثبات.	لا تنتهي بإبداء الرأي لقيام المراجع بأداء بعض الإجراءات كالاستفسارات أو الفحص التحليلي للمفردات الهامة في القوائم المالية.
٥	درجة الشمول	أكثر شمولاً لأن هدفها إبداء الرأي.	اقل شمولاً لأنها لا تهدف لإبداء الرأي.
٦	ملاءمة معايير المراجعة المقبولة عامة للتطبيق	ملائمة للتطبيق.	بعضها ملائم.
٧	نوع المراجعة أو الفحص	تفصيلية وعادة اختبارية والفحص شامل.	اختبارية فقط والفحص محدود.
٨	نوع العلاقة	تكاملية ، وقد تغني عن الفحص الفتري.	تكاملية ، ولا تغني عن المراجعة السنوية.

م	وجه المقارنة	مراجعة التقارير المالية السنوية	فحص التقارير المالية المرحلية
٩	درجة الإلزام	إلزامية بموجب قوانين الشركات.	إلزامية للشركات المقيدة بالبورصة بموجب قوانين الهيئة العامة لـلأوراق المالية.
١٠	أهميتها ودورها في اتخاذ القرارات	إضفاء الثقة على صدق وعدالة القوائم المالية ، ويتم في ضوئها اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستفيدة من داخل المنشأة وخارجها.	دعم الثقة في القوائم المرحلية وزيادة منفعة المعلومات وتوفيرها على فترات متقاربة لمساعدة مستخدميها، خاصة الإدارة وهيئة سوق المال والمتعاملين فيه، على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالارباح المتوقعة.

٤- الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في ضوء المعايير الدولية لعمليات الفحص.

يعتمد هذا الإطار على الإصدارات الجديدة للاتحاد الدولي للمحاسبين لمعايير الفحص ، خاصة المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) بعنوان "فحص المعلومات المالية المرحلية من مراجع الحسابات المستقل للمنشأة"

"Review of Interim Financial Information performed by the Independent Auditor of the Entity"

وهو ما يتفق مع نفس متطلبات المعيار المصري للمراجعة رقم (٢٤١٠) بعنوان "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". هذا بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة لفحص التقارير المالية المرحلية ، باعتبار أن فهم هذه الطبيعة مطلب جوهري لعملية الفحص التي يقوم بها مراجع الحسابات سواء ما يتعلق منها بالمبادئ العامة الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص ، شروط مهمة الفحص ، إجراءات الفحص ، وتقرير الفحص. وتتمثل المحاور الأساسية لهذا الإطار المقترح فيما يلي :

١/٤ المتطلبات (المبادئ) الأساسية الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص (٢٤١٠) على ضرورة مراعاة المراجع لمجموعة من المتطلبات أو المبادئ الأساسية عند فحص التقارير المالية المرحلية وتشمل :

١/١/٤ قواعد السلوك المهني والأخلاقي الخاصة بمراجعة البيانات المالية السنوية ، والتي تحكم مسئوليات المراجع المهنية في مجالات مختلفة لتحقيق :

- الأمانة والصدق في جميع العلاقات المهنية بما يحقق النزاهة.
- الحياد وعدم تجاوز الأحكام المهنية بما يحقق الموضوعية.
- المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية وتنميتها بما يحقق الكفاءة المهنية.
- المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها المراجع نتيجة العلاقات المهنية والتجارية بما يحقق السرية.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة ، وتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة بما يحقق السلوك المهني.

٢/١/٤ تنفيذ سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة التي تنطبق على العملية ، وتشمل :

- مسئوليات القيادة عن رقابة جودة العملية.
- متطلبات السلوك المهني والأخلاقي.
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء والعمليات المحددة.
- تعيين فريق الفحص الخاص بالعملية.
- أداء العملية والمتابعة.

٣/١/٤ التخطيط وأداء الفحص مع تبني درجة من الحذر أو الشك المهني، ومراعاة احتمالية وجود ظروف تتطلب تعديلاً جوهرياً

في المعلومات المالية المرحلية ، بهدف إعدادها وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق ، ولتبني المراجع موقف الحذر المهني عند الفحص يجب أن يجري تقييماً ناقداً بعقل متسائل لصحة الأدلة التي حصل عليها من ناحية ، وأن يكون يقظاً للأدلة التي تناقض أو تثير التساؤل حول موثوقية الوثائق أو إقرارات الإدارة من ناحية أخرى.

٤/١/٤ الاختلافات الأساسية بين عملية مراجعة التقارير المالية السنوية وعملية فحص التقارير المالية المرحلية.

٤/١/٥ التمييز بين حالتين هما :

الحالة الأولى : إذا كان المراجع الذي يقوم بفحص التقارير المالية المرحلية هو نفسه الذي يقوم بمراجعة التقارير المالية السنوية للمنشأة ذاتها ، فإنه يقوم بفحص التقارير المرحلية وفقاً للمعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠).

الحالة الثانية : إذا كان المراجع الذي يقوم بفحص التقارير المالية المرحلية للمنشأة ليس هو مراجع المنشأة الذي يقوم بمراجعة التقارير المالية السنوية للمنشأة ، فإنه يجب على المراجع أن يلتزم بالمعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤٠٠) بعنوان "عمليات فحص البيانات المالية" (IFAC, 2006) ، لأن المراجع في هذه الحالة ليس لديه عادة نفس الفهم للمنشأة وبيئتها ، بما في ذلك رقابتها الداخلية مثل مراجع المنشأة ، لذا يكون بحاجة لإجراء استفسارات وإجراءات مختلفة لتحقيق هدف الفحص.

٤/٢ الاتفاق على شروط قبول مهمة فحص التقارير المالية المرحلية

يجب على المراجع ، قبل البدء في عملية الفحص ، الاتفاق مع العميل على شروط المهمة ، وتسجيل الشروط المتفق عليها في كتاب التكليف (التعيين) ، ويفيد هذا الاتفاق الموثق في تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة المهمة ، وخاصة في النواحي التالية :

٤/٢/١ الهدف من فحص التقارير المالية المرحلية

تمكين المراجع من إبداء استنتاج ، بناء على نتيجة الفحص ، فيما إذا ورد إلى علم المراجع ، ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية غير معدة من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

٢/٢/٤ نطاق الفحص، يعد نطاق فحص التقارير المالية المرحلية أقل من نطاق مراجعة التقارير المالية السنوية الذي يتم وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية الدولية ومعايير المراجعة ، ويرجع اختلاف النطاق لاختلاف الهدف سواء للفحص أو المراجعة.

٣/٢/٤ مسئولية الإدارة عن إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية، والتي تمتد لتشمل مسئوليتها عن تصميم وتنفيذ والمحافظة على هيكل رقابة داخلية خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية من ناحية ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف من ناحية أخرى ، وتوفير كافة السجلات والمعلومات وتقديم الإقرارات الكتابية للمراجع من ناحية ثالثة.

٤/٢/٤ مسئولية المراجع عن الفحص والتقرير عن التقارير المالية المرحلية والتي تشمل إصدار تقرير كتابي يصل فيه المراجع إلى استنتاج حول المعلومات المالية المرحلية بناء على نتيجة الفحص.

٣/٤ إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) على ضرورة قيام المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية بالإجراءات التالية :

١/٣/٤ الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية بهدف تمكين المراجع من تحديد أنواع الأخطاء الجوهرية المحتملة وإمكانية حدوثها ، ولتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلي:

أولاً : الحصول على الاستفسارات من أعضاء الإدارة المسئولين بالمنشأة عن النواحي المالية والمحاسبية والآخرين ، كما هو مناسب ، عما يلي :

- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية قد أعدت وعرضت حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.
- ما إذا كانت هناك أية تغييرات في المبادئ المحاسبية أو أساليب تطبيقها.
- ما إذا كانت هناك أية معاملات جديدة استلزمت تطبيق مبدأ محاسبي جديد.
- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تحتوي على أخطاء معروفة غير مصححة.
- ما إذا كانت معاملات الأطراف ذات العلاقة قد تمت معالجتها محاسبياً بشكل مناسب، وتم الإفصاح عنها في المعلومات المالية المرحلية.
- ما إذا كانت هناك تغيرات هامة في المتطلبات والالتزامات التعاقدية ، والالتزامات المحتملة.
- ما إذا كانت هناك أمور غير عادية أو معقدة من المحتمل أنها أثرت على المعلومات المالية المرحلية كعمليات الاندماج.

ثانياً : أداء الإجراءات التحليلية على المعلومات المالية المرحلية لتحديد العلاقات والبنود التي تبدو غير عادية ، والتي قد تعكس خطأ جوهرياً في هذه المعلومات. وتشمل الإجراءات التحليلية تحليل النسب والأساليب الإحصائية كتحليل الاتجاهات ، ومن الأمثلة على الإجراءات التحليلية التي يمكن أداءها من المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية ما يلي :

- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية (محل الفحص) مع المعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية

السابقة مباشرة ، والمعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية المماثلة للسنة المالية السابقة ، والمعلومات المالية المرحلية المتوقعة من الإدارة للفترة الحالية.

- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية مع المعلومات غير المالية المناسبة.
- مقارنة النسب والمؤشرات للفترة المالية المرحلية الحالية مع تلك الخاصة بالمنشآت الأخرى في نفس القطاع.
- مقارنة العلاقات بين العناصر في المعلومات المالية المرحلية الحالية مع العلاقات المقابلة في المعلومات المالية المرحلية للفترات السابقة ، كمقارنة نسبة المصروفات إلى الإيرادات في الفترة الحالية مع مثيلاتها في الفترات السابقة.

٢/٣/٤ تقييم الأخطاء أو التحريفات

يجب على المراجع تقييم ما إذا كانت الأخطاء أو التحريفات غير المصححة فردياً أو في مجموعها التي وصلت إلى علم المراجع هامة نسبياً للمعلومات المالية المرحلية ، لأن فحص التقارير المالية المرحلية ، مقارنة بالمراجعة السنوية ، ليس مصمماً للحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات المرحلية خالية من الأخطاء الجوهرية.

ولذا يجب على المراجع استخدام الحكم المهني عند تقييم الأهمية النسبية للأخطاء غير المصححة من المنشأة ، اعتماداً على بعض الاعتبارات منها :

أ- طبيعة وسبب ومقدار الخطأ.

ب- تاريخ حدوث الخطأ ، وما إذا كان قد حدث في السنة السابقة أو الفترة المرحلية للسنة الحالية.

ج- الأثر المحتمل للخطأ على الفترات المرحلية الحالية أو المستقبلية.

٣/٣/٤ الحصول على إقرارات الإدارة

أكد المعيار الدولي لعمليات فحص التقارير المالية المرحلية رقم (٢٤١٠) على ضرورة قيام المراجع بالحصول على إقرار كتابي من الإدارة يفيد بما يلي:

أ- مسئوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف التحريفات والأخطاء.

ب- أنها أعدت وعرضت المعلومات المالية المرحلية وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

ج- أن أثر الأخطاء غير المصححة التي جمعها المراجع أثناء الفحص غير هامة نسبياً فردياً أو في مجموعها بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية.

د- أنها أوضحت للمراجع عن جميع الحقائق الهامة المتعلقة بأي تحريفات معروفة لها.

ه- أنها أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها للمخاطر بأنه قد توجد أخطاء جوهرية في المعلومات المالية المرحلية نتيجة الغش.

و- أنها أوضحت للمراجع عن جميع حالات عدم الامتثال للقوانين والأنظمة وتؤثر على المعلومات المالية المرحلية، وكذلك كافة الأحداث الهامة التي وقعت بعد تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ تقرير المراجع (الأحداث اللاحقة).

٤/٣/٤ الإطلاع على المعلومات المرفقة أو المرافقة للمعلومات المالية المرحلية

يجب على المراجع قراءة المعلومات التي ترافق المعلومات المالية المرحلية بهدف تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتفق بشكل جوهري مع المعلومات المالية المرحلية ، وإذا توصل المراجع إلى وجود عدم اتساق جوهري بين المعلومات المرفقة والمعلومات المالية المرحلية ، الأمر يحتاج إلى تعديل ، فعلى المراجع إبلاغ الإدارة مراعاة ما يلي :

أ- إذا كان التعديل ضرورياً في المعلومات المالية المرحلية ، ورفضت الإدارة إجراء التعديل، فعلى المراجع بيان انعكاسات ذلك على تقرير الفحص.

ب- إذا كان التعديل ضرورياً في المعلومات المرفقة ، ورفضت الإدارة إجراء التعديل ، فعلى المراجع أن يشير في تقرير الفحص (فقرة إضافية) تبين عدم الاتساق الجوهري، أو عدم إصدار تقرير الفحص ، أو الانسحاب من العملية ، ومن الأمثلة على حالات عدم الاتساق أن تقدم الإدارة قياسات بديلة للارباح تصور الأداء المالي للمنشأة أكثر إيجابية عما هو مفصح عنه في المعلومات المالية المرحلية ، فيحدث عدم التطابق ، فتسبب حالة من الارتباك والتضليل نتيجة عدم الاتساق.

ج- إذا وصل إلى علم المراجع ما يعتقد أن المعلومات المرفقة تحتوي على خطأ جوهري حقيقي ، فعلى المراجع مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة ، فإذا كان إجراء التعديل ضرورياً لتصحيح الخطأ الجوهري ولم تستجب الإدارة ، فعلى المراجع اتخاذ إجراءات إضافية حسبما هو مناسب ، كإبلاغ المكلفين بالحوكمة بالمنشأة.

٤/٤ تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية

يعد تقرير المراجع المنتج النهائي لعملية فحص التقارير المالية المرحلية وفقاً لشروط مهمة الفحص التي قام بإنجازها ، كما يعد التقرير الوسيط أو وسيلة الاتصال والإبلاغ عن طبيعة ومدى ونتائج فحص المعلومات المالية المرحلية للأطراف المستفيدة. وأكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) بشأن التقرير عن فحص المعلومات المالية المرحلية على ضرورة مراعاة المراجع للاعتبارات التالية :

١/٤/٤ الاتصال مع المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالرقابة بالمنشأة. إذا وصل إلى علم المراجع ، أثناء فحص المعلومات المالية المرحلية ، أمراً يتطلب إجراء تعديل جوهري من الإدارة للمعلومات المالية المرحلية ، بهدف

إعدادها في جميع النواحي الجوهرية ، حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق ، فعلى المراجع إجراء ما يلي :

أ- توصيل الأمور بالسرعة الممكنة للمستوى المناسب من الإدارة ، وعندما لا تستجيب الإدارة بالشكل المناسب حسب رأي المراجع ، خلال فترة زمنية معقولة ، فعلى المراجع إبلاغ ذلك للمكلفين بالرقابة بالسرعة الممكنة.

ب- عندما لا يستجيب المكلفون بالرقابة ، حسب رأي المراجع ، بالشكل المناسب خلال فترة زمنية معقولة ، فعلى المراجع إمكانية تعديل التقرير ، أو الانسحاب من العملية ، أو الاستقالة من التعيين لتدقيق البيانات المالية السنوية.

ج- عندما يعتقد المراجع وجود احتيال أو عدم امتثال من قبل المنشأة للقوانين والأنظمة ، فعلى المراجع إبلاغ الأمر بالسرعة الممكنة إلى المستوى الإداري المناسب حسب نوع الاحتيال أو عدم الامتثال ، فإذا لم يستجب يتم إبلاغ المكلفين بالرقابة ، مع اعتبار انعكاس ذلك على عملية الفحص.

٢/٤/٤ التقرير عن طبيعة ومدى ونتائج فحص التقارير المالية المرحلية. يجب على المراجع إصدار تقرير كتابي في نهاية عملية الفحص يحتوي على ما يلي :

أ- عنوان مناسب (تقرير حول فحص المعلومات المالية المرحلية).

ب- الموجه إليه التقرير (سواء المساهمين أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة).

ج- فقرة المقدمة وتشمل :

- تحديد المعلومات المالية المرحلية التي تم فحصها وتاريخها والفترة التي تغطيها.
- بيان مسئولية الإدارة عن إعداد وعرض المعلومات المالية المرحلية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

- بيان مسئولية المراجع عن إبداء استنتاج حول المعلومات المالية المرحلية بناء على الفحص.

د- فقرة نطاق الفحص وتشمل :

- بيان بأنه تم إجراء فحص المعلومات المالية المرحلية حسب المعيار الدولي لعمليات الفحص (٢٤١٠).
- بيان بأن الفحص يتضمن إجراء استفسارات وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى.
- بيان أن نطاق الفحص أقل من نطاق المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

ه- فقرة نتيجة الفحص (الاستنتاج) وتتضمن استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم المراجع يجعله يعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية والمعلومات المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية ، وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

و- اسم المراجع وعنوان مكتبه وتوقيعه ورقم الترخيص بمزاولة المهنة.

ز- موقع البلد أو الاختصاص الذي يمارس فيه المراجع.

ح- تاريخ التقارير.

٣/٤/٤ الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص (٢٤١٠)، بشأن موقف المراجع من الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق ، على مراعاة الآتي :

أ- إذا وصل إلى علم المراجع أمراً يجعله يعتقد أنه يجب إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية حتى يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق ، فيجب عليه إبداء استنتاج متحفظ ، كأن يكون شكل الاستنتاج في تقرير المراجع (بناء على فحصنا باستثناء .... لم يصل إلى علمنا .....).

ب- إذا كان أثر الخروج عن الإطار جوهرياً بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية ، فعلى المراجع إبداء استنتاج عكسي ، كأن

يكون شكل الاستنتاج في تقريره (بسبب عدم إجراء معالجة محاسبية صحيحة على أساس .... فإن المعلومات المالية المرحلية لا تعطي صورة صحيحة وعادلة عن .....).

٤/٤/٤ القيود على نطاق عمل المراجع أثناء الفحص (قيود الفحص)

إن وجود قيود من جانب الإدارة قد يمنع المراجع من إتمام مهمة الفحص ، ولذا يجب على المراجع ألا يقبل القيام بالمهمة إذا كانت معرفته المبدئية بظروف المهمة تشير إلى وجود تحديد لنطاق الفحص مفروض من إدارة المنشأة ، أما إذا قامت الإدارة بفرض هذا التحديد ، بعد قبول المراجع المهمة ، فعلى المراجع طلب إزالة هذا التحديد ، وإذا رفضت الإدارة ، فعلى المراجع الانسحاب من العملية ، والإبلاغ كتابة إلى المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالرقابة بالمنشأة عن أسباب هذا الانسحاب.

٥/٤/٤ التوثيق

يجب على المراجع إعداد وثائق (أدلة) الفحص الكافية والمناسبة لتدعيم أساس الاستنتاج الذي توصل إليه ، وتقديم الأدلة بأن الفحص تم وفق المعيار الدولي لعمليات الفحص والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ، لفهم طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي طُبقت، والمعلومات التي تم الحصول عليها ، وأية أمور هامة تم اعتبارها أثناء أداء الفحص.

يخلص البحث مما سبق إلى إمكانية تلخيص الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في الشكل التالي:

محاور الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة

المحور الأول المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص التقارير المالية المرحلية	المحور الثاني الاتفاق على شروط قبول مهمة الفحص	المحور الثالث إجراءات الفحص	المحور الرابع تقرير المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية
١/١ قواعد السلوك المهني الأخلاقي (النزاهة – الموضوعية- الكفاءة المهنية- السرية- السلوك المهني) ٢/١ سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة. (مسئوليات القيادة- قواعد السلوك المهني والأخلاقي- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء- تعيين فريق الفحص- أداء الفحص والمتابعة). ٣/١ التخطيط وأداء الفحص وتبني الحذر أو الشك المهني عند الفحص. ٤/١ الاختلافات الأساسية بين الفحص والمراجعة. ٥/١ التمييز بين حالة المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية ما إذا كان هو مراجع التقارير المالية السنوية للمنشأة ذاتها أم مراجع لفحص التقارير المالية المرحلية فقط.	٢/! هدف الفحص "إبداء إستنتاج". ٢/٢ نطاق الفحص "أقل من نطاق المراجعة". ٣/٢ مسئولية الإدارة عن إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية "شاملة". ٤/٢ مسئولية المراجع عن الفحص والتقرير عن المعلومات المالية المرحلية "إبداء استنتاج بناء على نتيجة الفحص".	١/٣ الحصول على فهم المنشأة وبيئتها ورقابتها الداخلية بإجراء الاستفسارات وأداء الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى. ٢/٣ تقييم الأخطاء أو التحريفات باستخدام الحكم المهني للمراجع عند تقييم الأهمية النسبية للأخطاء لتحديد تأثيرها على المعلومات المرحلية. ٣/٣ الحصول على إقرارات الإدارة لتأكيد مسئوليتها الشاملة عن إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية. ٤/٣ الإطلاع على المعلومات المرفقة للمعلومات المرحلية لتحديد مدى اتفاقها مع المعلومات المرحلية.	١/٤ الاتصال مع المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالرقابة بالمنشأة. ٢/٤ التقرير عن طبيعة ومدى ونتائج الفحص (شكل ومحتوى التقرير). ٣/٤ الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق وإبداء استنتاج متحفظ أو عكسي. ٤/٤ القيود على نطاق الفحص وعدم قدرة المراجع على إتمام الفحص. ٥/٤ توثيق الفحص لتدعيم استنتاج المراجع وتقديم الأدلة.

٥ـ الدراسة التطبيقية

١/٥ هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة (مكاتب التدقيق) الأردنية بتطبيق محاور الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية عند فحص التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة الأردنية.

٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات المتاحة في التقارير المنشورة لسوق عمان المالي والوحدات الاقتصادية المقيدة بهذا السوق خلال الفترة المالية من ٢٠٠٧ـ٢٠١٠م، وفي ضوء هذه البيانات يضم مجتمع البحث قطاعين هما البنوك وشركات التأمين ، ويوضح الجدول التالي عدد الشركات المقيدة في بورصة عمان لكل قطاع حسب السوق المالي.

جدول رقم (١)

عدد الشركات المقيدة في بورصة عمان لكل قطاع حسب السوق المالي

نوع القطاع / نوع السوق	البنوك	شركات التأمين	الإجمالي
الأول	١٢	٨	٢٠
الثاني	٣	٢٠	٢٣
الإجمالي	١٥	٢٨	٤٣

واعتمدت عينة الدراسة على التقارير المالية المرحلية لبعض الشركات في كل قطاع خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠م والتي أمكن للباحث الحصول عليها. ويوضح الجدول التالي أسماء هذه الشركات في كل قطاع.

جدول رقم (٢)
أسماء الشركات حسب كل قطاع

القطاع / الشركات	البنوك	شركات التأمين
	البنك العربي	الشركة الأولى للتأمين
	البنك الأردني الكويتي	شركة البركة للتكافل
	البنك التجاري الأردني	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة
	بنك الاتحاد	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين
	بنك المؤسسة العربية المصرفية	شركة الشرق العربي للتأمين
	بنك القاهرة عمان	شركة القدس للتأمين
	بنك الأردن	شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة
	البنك الإسلامي الأردني	شركة الضامنون العرب
	البنك الأهلي الأردني	الشركة المتحدة للتأمين المساهمة العامة المحدودة
		شركة النسر العربي للتأمين
		المجموعة العربية الأردنية للتأمين

٣/٥ أسلوب جمع بيانات الدراسة

اعتمد البحث في تجميع بيانات الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية لبعض المسئولين بقسم المعلومات بهيئة الأوراق المالية بعمان للحصول على النشرات والتقارير المالية المرحلية الصادرة عن سوق عمان المالي لقطاعي البنوك وشركات التأمين عن الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠م.

٤/٥ متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة المحاور الأساسية للإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ، ومن هذه المحاور :

١- المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص التقارير المالية المرحلية.

٢- الاتفاق على شروط قبول المهمة.

٣- إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية.

٤- تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية.

٥- المعيار الدولي لعمليات فحص التقارير المالية المرحلية رقم (٢٤١٠).
٦- المعيار الدولي للمحاسبة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية) رقم (٣٤).
٧- تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية مادة رقم (٦).

٥/٥ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة التطبيقية على منهجية التحليل والانتقاد للتقارير المنشورة لمراجعي الحسابات عن التقارير المالية المرحلية للشركات التي شملتها عينة الدراسة في قطاعي البنوك والتأمين في ضوء محاور الدراسة.

٦/٥ نتائج الدراسة التطبيقية

بعد الدراسة والتحليل والانتقاد للتقارير المنشورة لمراجعي الحسابات (مدققي الحسابات) عن التقارير المالية المرحلية للشركات التي شملتها عينة الدراسة في ضوء محاور الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- يقوم قطاع البنوك الأردني بإعداد ونشر التقارير المالية المرحلية كل ثلاثة أشهر (ربع سنوية) في ٣/٣١ و ٦/٣٠ و ٩/٣٠ من كل عام ، بينما يقوم قطاع التأمين بإعداد ونشر التقارير المالية المرحلية كل ستة أشهر (نصف سنوية) في ٦/٣٠ من كل عام ، وذلك بالإضافة إلى التقارير المالية السنوية في ١٢/٣١ من كل عام سواء بالنسبة للبنوك أو شركات التأمين ، وفي هذا السياق التزام صريح بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية المادة رقم (٦) من قانون الهيئة ، والتي تنص على "تلزم كل شركة مقيدة بالبورصة بتقديم تقارير مالية نصف سنوية على الأقل ، وتؤكد الفقرة الإيضاحية في تقارير مراجعي الحسابات ، خاصة في قطاع البنوك على ذلك بالنص "تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة بموجب تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان".

٢- يوجد التزام واضح وصريح من جانب الإدارة في كل بنك أو شركة تأمين بإعداد وعرض التقارير المالية المرحلية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (معيار المحاسبة الدولي) رقم (٣٤) ، ودليل ذلك النص الصريح في تقارير مراجعي الحسابات – فقرة المقدمة على "أن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد وعرض المعلومات أو البيانات أو القوائم المالية

المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لمعيار إعداد التقارير المالية الدولية أو معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤". ويعد هذا بيان وتأكيد لمسئولية الإدارة الشاملة عن تطبيق هذا المعيار من ناحية ، ودليل يستند إليه المراجع عند إبداء الاستنتاج عند فحص التقارير المالية المرحلية من ناحية أخرى ، وتشير فقرة الاستنتاج في تقارير مراجعي الحسابات إلى ذلك صراحة "استناداً إلى إجراءات المراجعة* التي قمنا بها ، لم يتبين لنا أية أمور جوهرية تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية المختصرة غير معدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣٤".

٣- تؤكد كل تقارير مراجعي الحسابات المنشورة في قطاعي البنوك والتأمين في (فقرة المقدمة) على مسئولية المراجع عن التوصل إلى استنتاج عن التقارير المالية المرحلية بناء على المراجعة بالنص التالي "إن مسئوليتنا هي التوصل إلى نتيجة حول هذه القوائم المالية المرحلية استناداً إلى مراجعتنا".

٤- تؤكد كل تقارير مراجعي الحسابات المنشورة عن التقارير المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التأمين على حقيقة هامة مؤداها أن المراجعة تمت وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة (الفحص) رقم (٢٤١٠) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة" وهذا ما تؤكده "فقرة النطاق" في كل تقارير المراجعة ، وهذا الالتزام بالمعيار دليل على الالتزام بتطبيق المحاور الأساسية للإطار المقترح بداية بالمحور الأول الخاص بالمتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص أو مراجعة التقارير المالية المرحلية ، مروراً بالمحورين الثاني والثالث الخاصين بالاتفاق على شروط قبول المهمة وإجراءات الفحص أو المراجعة ، وانتهاء بالمحور الرابع الخاص بتقرير المراجع عن فحص أو مراجعة التقارير المالية المرحلية.

٥- تؤكد فقرة نطاق الفحص أو المراجعة في كل تقارير مراجعي الحسابات المنشورة عن التقارير المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التأمين على حقائق هامة هي :

---

* يطلق على فحص التقارير المالية المرحلية اسم مراجعة التقارير المالية المرحلية في الأردن.

- إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتضمن القيام بالحصول على استفسارات بشكل أساس من الأشخاص المسئولين عن النواحي المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى.
- أن نطاق أعمال المراجعة أقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق* الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق ، لذا فإننا لا نبدي رأي تدقيق.
- وفي كل هذا ، تأكيد على أن المراجع يلتزم عند القيام بمراجعة التقارير المالية المرحلية ، بمتطلبات تنفيذ المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (٢٤١٠) ، وليس المعايير الدولية للتدقيق ، لأنه في هذه الحالة يقوم بعملية مراجعة (فحص) وليس عملية تدقيق (مراجعة) ، ويعد ذلك تطبيقاً لمحاور الإطار المقترح وتأكيداً عليه.

٦- تؤكد فقرة النتيجة في تقارير مراجعي الحسابات عن القوائم المالية المرحلية ، والتي حلت بدلاً من فقرة الرأي في تقارير مراجعي الحسابات عن القوائم المالية السنوية ، على الاستنتاج الذي توصل إليه المراجع نتيجة الفحص ، وهو من نوع (التأكيد السلبي المحدود)، ويكون التقرير نظيف إذا كانت صياغة النتيجة (بناء على مراجعتنا لم تسترع انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة ، لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤) ، بينما تكون في التقرير التحفظ بالصيغة (باستثناء تأثير ما هو مشار إليه أعلاه ، استناداً إلى إجراءات المراجعة التي قمنا بها ، لم يتبين لنا أمور جوهرية تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المختصرة غير معدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤) ، وهذا ما اكدته تقارير مراجعي الحسابات عن مراجعة (فحص) القوائم المالية المرحلية عن (شركة الضامنون العرب المساهمة العامة المحدودة) في ٢٠٠٩/٦/٣٠ و ٢٠١٠/٦/٣٠ ، و

---

* يطلق على مراجعة التقارير المالية السنوية اسم تدقيق التقارير المالية السنوية في الأردن.

(شركة البركة للتكافل المساهمة العامة المحدودة) في ٢٠٠٨/٦/٣٠ و ٢٠٠٩/٦/٣٠ ، و ٢٠١٠/٦/٣٠ كنوع من أنواع التقارير المتحفظة.

٧- تشير بعض تقارير مراجعي الحسابات إلى وجود فقرة (توكيدية) أو تأكيدية حول بعض الإيضاحات عن القوائم المالية المرحلية ، خاصة في قطاع التأمين لبعض الشركات مثل (شركة الشرق الأوسط للتأمين) في ٢٠٠٨/٦/٣٠ ، (شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة المحدودة) في ٢٠٠٧/٦/٣٠ ، و (شركة الضامنون العرب المساهة العامة المحدودة) في ٢٠١٠/٦/٣٠ ، فيشير المراجع في مثل هذه الفقرة مثلاً إلى "وجود أصول كأراضي غير مسجلة باسم الشركة تبلغ قيمتها الدفترية ...." أو "أن الاستثمارات العقارية تتضمن مبلغ .... مسجلة بإسم أعضاس مجلس الإدارة" ووجود مثل هذه الفقرات لا يؤثر على شكل الاستنتاج في تقرير المراجع.

٨- يلاحظ أن تقارير مراجعي الحسابات موجهة إلى / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة سواء في قطاع البنوك أو شركات التأمين ، إلا في تقرير واحد فيوجه إلى / المساهمين والخاص بشركة (المجموعة العربية الأوربية للتأمين) في ٢٠٠٧/٦/٣٠ ، والذي يشبه في شكله ومحتواه تقرير المراجع عن القوائم المالية السنوية ، ويؤكد ذلك وجود فقرة إيضاحية في معظم تقارير مراجعي الحسابات في البنوك وشركات التأمين تنص على "تم إعداد القوائم المالية المرحلية لأغراض الإدارة وهيئة الأ،راق المالية وهيئة التأمين أو البنك المركزي" حسب نوع القطاع.

٩- أشار أحد تقارير مراجعي الحسابات عن القوائم المالية المرحلية للبنك الأردني الكويتي في ٢٠٠٧/٣/٣١ إلى فقرة (الرأي) وليس (الاستنتاج) وهذا خاطئ لأن فقرة الرأي تكون في المراجعة السنوية عند تطبيق معايير المراجعة وليس عند الفحص للتقارير المرحلية ، ويؤكد ذلك أن نفس التقرير ذكر في فقرة النطاق عبارة "فإننا لا نبدي رأي تدقيق (مراجعة)"

٦- النتائج والتوصيات

١/٦ نتائج البحث

يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- تؤدي المحاسبة دورها في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من خلال أداء وظيفتي الاعتراف والقياس من ناحية والعرض والإفصاح من ناحية أخرى ، وذلك في ضوء المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٤) بعنوان "إعداد التقارير المالية المرحلية".

٢- تؤدي المراجعة دورها في فحص التقارير المالية المرحلية من خلال أداء وظيفتي الفحص والتقرير ، وذلك في ضوء المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٢٤١٠) بعنوان "فحص المعلومات المالية المرحلية من قبل المراجع المستقل للمنشأة".

٣- أن فحص التقارير المالية المرحلية عملية منظمة تبدأ أساساً بالتخطيط لعملية الفحص، مروراً بإجراءات الفحص ، وتنتهي بإعداد تقرير الفحص.

٤- أن فحص التقارير المالية المرحلية يوفر تأكيد سلبي محدود وليس تأكيد معقول ، ينتهي بتأكيد المراجع بأن القوائم المالية ليست في حاجة لتعديلات هامة تتفق مع معايير المحاسبة التعارف عليها ، كمعايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٥- تطبق معايير المراجعة المقبولة عامة ، والتي تطبق في مراجعة القوائم المالية السنوية ، عند فحص القوائم المالية المرحلية ، ولكن في الحدود التي تكون فيها هذه المعايير ملائمة.

٦- يعد فحص التقارير المالية المرحلية ، في كثير من الحالات ، امتداداً لعملية مراجعة التقارير المالية السنوية ، وفي هذه الحالة، تعتبر مراجعة التقارير المالية السنوية للسنة الأخيرة مباشرة الأساس لتخطيط عملية فحص التقارير المالية المرحلية للسنة الحالية.

٧- أجمعت كافة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي ٢٤١٠ ، المعيار الأمريكي ٧١، نشرة مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني ١ ، المعيار المصري ٢٤١٠ ، المعيار السعودي ١٢) على حقيقة هامة مؤداها

وجود اختلافات واضحة بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية أو الفترية أو المؤقتة أو الدورية أو الأولية ، سواء من حيث الهدف ونطاق الفحص ، إجراءات الفحص ، معايير الفحص وتقرير الفحص.

٨- يعتمد الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمراجعة على أربعة محاور أساسية هي :

المحور الأول : المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص.

المحور الثاني : الاتفاق على شروط قبول مهمة الفحص.

المحور الثالث : إجراءات الفحص.

المحور الرابع : تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية.

٩- من أهم المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص التقارير المالية المرحلية قواعد السلوك المهني والأخلاقي من ناحية ، سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة من ناحية أخرى ، التخطيط وأداء الفحص مع تبني درجة من الحذر أو الشك المهني من ناحية ثالثة.

١٠- يفيد الاتفاق بين المراجع والعميل على شروط عملية الفحص في تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة المهمة من حيث الهدف ونطاق الفحص ، مسئولية كل من الإدارة والمراجع عن المعلومات المالية المرحلية.

١١- تتضمن إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية الحصول على فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية ، تقييم الأخطاء أو التحريفات ، الحصول على إقرارات الإدارة ، والإطلاع على المعلومات المرفقة للمعلومات المالية المرحلية.

١٢- أكدت الدراسة التطبيقية لتقارير مراجعي الحسابات عن فحص (مراجعة) التقارير المالية المرحلية لبعض الشركات في قطاعي البنوك والتأمين الأردنية على حقيقة هامة مؤداها أن المراجعة تمت وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم ٢٤١٠ ، وهذا ما أكدته فقرة النطاق في كافة تقارير المراجعة ، وهذا الالتزام بالمعيار دليل

على تطبيق المحاور الأساسية للإطار المقترح لمراجعة (فحص) التقارير المالية المرحلية للشركات محل الدراسة.

٢/٦ توصيات البحث

في ضوء النتائج العامة يوصي البحث بما يلي :

١- يجب على مراجعي الحسابات ، عند فحص التقارير المالية المرحلية ، مراعاة ما يلي :

١/١ قواعد السلوك المهني والأخلاقي الخاصة بمراجعة المعلومات المالية السنوية وتشمل (الاستقلالية ، النزاهة ، الموضوعية ، الكفاءة المهنية والعناية اللازمة ، السرية والسلوك المهني والمعايير الفنية).

٢/١ سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة الخاصة بالعملية وتشمل مسئوليات القيادة عن رقابة جودة العملية ، متطلبات السلوك المهني والأخلاقي ، قبول واستمرار العلاقات والعمليات المحددة ، تعيين فريق العملية ، أداء العملية والمتابعة.

٣/١ تخطيط وأداء الفحص مع تبني درجة من الحذر أو الشك المهني.

٤/١ احتمالية وجود ظروف قد تتطلب تعديل المعلومات المالية المرحلية بصورة جوهرية.

٥/١ الاختلاف الواضح بين فحص التقارير المالية المرحلية ومراجعة التقارير المالية السنوية.

٦/١ الاختلاف الواضح بين مسئولية المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية ومراجعة التقارير المالية السنوية.

٢- يجب أن يوجه تقرير مراجع الحسابات عند فحص التقارير المالية المرحلية إلى المساهمين وليس إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ، كما هو متبع في التقارير المنشورة لمراجعي الحسابات عن التقارير المالية المرحلية في قطاعي البنوك والتأمين الأردنية ، كما وردت في الدراسة التطبيقية ، لضمان استمرار المحافظة على استقلالية المراجع ، خاصة عندما يتولى نفس المراجع مراجعة التقارير المالية السنوية لنفس الشركة.

٣- يفضل اختصار الفقرة الإيضاحية المشار إليها في بعض تقارير مراجعي الحسابات على "إعداد القوائم المالية المرحلية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية" ، دون أن تمتد لتشمل إعداد القوائم المالية لأغراض الإدارة والهيئة العامة للرقابة على التأمين كما في شركات التأمين أو البنك المركزي كما في قطاع البنوك ، وذلك لأن التقارير المالية المرحلية يمكن الاستفادة منها لأطراف أخرى عديدة داخلية أو خارجية كالمستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وجهات حكومية عديدة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

٤- ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين مراجعي الحسابات والأجهزة المكلفة بالرقابة بالشركة ولجان الحوكمة والمراجعة فيها ، خاصة عندما يعتقد المراجع وجود احتيال أو عدم امتثال من قبل الشركة للقوانين والأنظمة ، وتأثير ذلك على المعلومات المالية المرحلية للشركة.

٥- يجب على المشرعين المعنيين بإصدار قوانين الشركات في كل دولة وضع نصوص ملزمة بشروط محددة تلزم كل منشأة تنطبق عليها الشروط ، بإعداد ونشر تقارير مالية ربع أو نصف سنوية ، تخضع للفحص أو المراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل ، لتوفير المعلومات الوقتية لمتخذي القرارات ، سرعة التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الاستمرارية ، وحماية المستثمرين من الإفلاس المفاجئ لكثير من المنشآت ، خاصة في الآونة الأخيرة ، وفي حالات عدم الالتزام يجب فرض العقوبات اللازمة.

٦- ضرورة اهتمام الباحثين والمراكز البحثية المتخصصة في الجامعات بتركيز الاهتمام على المشاكل التي تواجه المحاسبين والمراجعين على السواء عند إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من ناحية وفحصها والتقرير عنها من ناحية أخرى ، خاصة في ظل ندرة الدراسات في هذا المجال.

٧- يجب على الهيئات العلمية والجمعيات والمنظمات المهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة في كل دولة عقد مؤتمرات ودورات لأعضاء المهنة تركز على دور المحاسبة والمراجعة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية وفحصها والتقرير عنها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها ، ووضع الاقتراحات المناسبة للتغلب عليها.

٨- يجب على مكاتب المراجعة إطلاع مراجعي الحسابات العاملين بها على أحدث إصدارات المعايير والنشرات والقوانين والتعليمات الواردة إليها بشأن المحاسبة والفحص أو المراجعة للتقارير المالية المرحلية ، وأساليب تطبيقها، والمشاكل التي تعوق ذلك ، وسبل مواجهتها.

٧- المراجـــع

١/٧ المراجع العربية

١- د. أحمد محمد نور وآخرون ، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٣-٢١٥.

٢- د. أشرف محمد عبدالبديع ، "دور الإفصاح الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة اختبارية" ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الثلاثون ، يونيو ، ٢٠٠١.

٣- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، لجنة معايير المراجعة ، معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى ، السعودية ، الرياض ، المجلد الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٠٨-٢٤١٠.

٤- الهيئة العامة للرقابة المالية ، "معايير المحاسبة المصرية والتعديلات عليها" ، المعايير أرقام ١ ، ٥ ، ٣٠ ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٥- الهيئة العامة للرقابة المالية ، "معايير المراجعة المصرية والتعديلات عليها" ، المعيار رقم ٢٤١٠ ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٦- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين للعام ٢٠٠٦ ، "إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي" ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧.

٧- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، "إصدارات معايير المراجعة والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة" ، ٢٠٠٩ ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠.

٨- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٧" ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨.

٩- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لجنة معايير المراجعة ، المعيار رقم (١٢) ، "فحص التقارير المالية المرحلية"، السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩٥-٤٠٥.

٢/٧ المراجع الأجنبية

1- AICPA, Statement on interim Financial Information, No. 71, "Interim Review", New York, 1992.

2- AICPA, Statement on Auditing Standards (SAS), American Institute of Certified Public Accountants, USA, New York, 1998.

3- Alex, V., "Using CAATTs in Preliminary Analytical Review to Enhance the Auditor's Risk Assessment", the CPA Journal, New York, May 2008, vol. 78, pp. 41-65.

4- Arens, A. A., Elder, R. J., and Beasley, M. S., "Auditing and Assurance Cervices : An Integrated Approach", 13 Ed., Prentice-Hall International, Inc., USA, 2008.

5- Bryan, H. S., "Incremental Information Content of Required Disclosures Contained in Management Discussion and Analysis", Accounting Review, April, 2004, pp. 285-301.

6- Fredecick, A., and Taffler, J., "The Information Content of Firm Financial Disclosures", Journal of Business Finance & Accounting, April, 2005, pp. 345-362.

7- International Accounting Standards Board (IASB), International Financial Reporting Standard (IFRSs), London, 2010.

8- International Accounting Standards Board (IASB), International Financial Reporting Standard (IFRSs), London, 2009.

9- International Accounting Standards Board (IASB), International Financial Reporting Standard (IFRSs), London, 2008.

10- International Accounting Standards Board (IASB), International Financial Reporting Standard (IFRSs), London, 1998.

11- International Federation of Accountants (IFAC), IAASB, Handbook of International of Quality Control, Auditing, Review, other Assurance and Related Services pronouncements, Part2, USA, New York, 2010.

12- International Federation of Accountants (IFAC), IAASB, Handbook of International of Quality Control, Auditing, Review, other Assurance and Related Services pronouncements, Part2, USA, New York, 2009.

13- International Federation of Accountants (IFAC), IAASB, Handbook of International of Quality Control, Auditing, Review, other Assurance and Related Services pronouncements, Part2, USA, New York, 2008.

14- IFAC, IASSB, Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Federation of Accountants, New York, USA, 2007.

15- IFAC, IASSB, Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Federation of Accountants, New York, USA, 2006.

٣/٧ مصادر أخرى

١- البنك العربي ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٢- البنك الأردني الكويتي ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٣- البنك التجاري الأردني ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٤- بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٥- بنك الاتحاد ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٦- بنك المؤسسة العربية المصرفية ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٧- بنك القاهرة عمان ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٨- بنك الأردن ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٩- البنك الإسلامي الأردني ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٠- البنك الأهلي الأردني ، التقارير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١١- الشركة الأولى للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٢- شركة البركة للتكافل ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٣- شركة المجموعة العربية الأوربية للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٤- شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٥- شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان، الأردن.

١٦- شركة الشرق العربي للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٧- شركة القدس للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

١٨- شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان، الأردن.

١٩- شركة الضامنون العرب ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٢٠- الشركة المتحدة للتأمين المساهمة العامة المحدودة ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٢١- شركة النسر العربي للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٢٢- شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين ، التقارير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ ، هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، الأردن.

٢٣- هيئة الأوراق المالية ، تعليمات إفصاح الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عام ١٩٩٨ والمعدلة بالقرارين رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٤ ورقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥، مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية ، عمان ، الأردن.

٢٤- هيئة الأوراق المالية ، دليل بورصة عمان للأوراق المالية ، عمان ، الأردن، ٢٠١٠.

٢٥- هيئة الأوراق المالية ، دليل الشركات الأردني ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠.

٢٦- www.iasb.org .

٢٧- www.ifac.org .

٢٨- www.aicpa.org .

٢٩- www.fasb.org .

٣٠- www.socpa.org .